في ذكرى تأسيس «الميثاق»

..وسنواتها تمتد باسقة

□ أتذكر أنني كنت ضمن المجموعة الصحافية التي أصدرت –خلال أيام انعقاد المؤتمر الأول لتأسيس المؤتمر الشعبي العام في ٢٤ أغسطس ١٩٨٢م– «نشرة» يومية لمواكبة فعاليات هذا المؤتمر، ثم كان بعد ذلك إصدار صحيفة «الميثاق» لسان حال التنظيم الذي انضوى تحت لوائه خليط من ممثلي التيارات الحزبية ممن كانت تعمل تحت الطاولة بما في ذلك الجبهة الوطنية والإخوان المسلمون والناصريون والشيوعيون بالإضافة إلى المشائخ والتكنوقراط، وهي فترة من أخصب فترات أداء «المؤتمر» كصيغة للتنظيم السياسي على الساحة اليمنية مقابل التنظيم الذي كان يقود العمل السياسي في جنوب الوطن وقتذاك.

عباس غالب •

ما أعرفه تماماً أن صحيفة «الميثاق» عبر مراحلها المختلفة كانت تعبّر عن فكر الميثاق الوطني وتعمل على إيصال رسالة المؤتمر الشعبي العام، ولذلك فإن من يرصد مراحل صحيفة «الميثاق» سوف يجدها– بصورة مباشرة– انعكاساً للحراك الذي يعتمل داخل المؤتمر، سواءً من خلال القوى التقليدية والجديدة التي تتفاعل داخله، وفي حالات قليلة نتاج اعتمال التحولات السياسية على الساحة الوطنية.

إذا صح القول إن «القلق السياسي» الذي عاشه المؤتمر الشعبي العام منذ ما بعد إعادة تحقيق وحدة الوطن وإطلاق التعددية الحزبية والصحافية، نجد أن هذا «القلق» قد انعكس بصورة مباشرة على كثرة التغييرات التي شهدتها صحيفة «الميثاق»، وتظهر مثل تلك التغييرات في كثرة تشكيل هيئات تحريرها المتعاقبة.

وأحسب أن هذا التغيير المواكب لتجديد الخطاب الإعلامي محسوب للمؤتمر باعتباره التنظيم القائم على تجديد دماء تكويناته وقياداته بين فترة وأخرى وذلك لمواكبة الاستحقاقات التي يشهدها الوطن ومعه المؤتمر.

صحيح أن كل قيادة صحافية لـ«الميثاق» كانت تؤثر على السمات العامة للصحيفة وتطبعها بشخصيتها ونكهتها، لذلك يمكنني وصف سنوات رئاسة تحرير الأستاذ/ حسن اللوزي بسنوات الانضباطية للخطاب الفكري للمؤتمر، ومرحلة الأستاذ/ عبدالله غانم بسنوات الحوار، ثم سنوات الزميل/ محمد شاهر يمكن وصفها بمرحلة القلق الصحفي وسط هوجة ارتفاع خطاب المعارضة.. إلى أن جاء الزميل/ أحمد الشرعبي ليقود ركب «الميثاق» بالخروج على ثوابت المدارس الكلاسيكية الموسومة في الأداء الصحفي المؤتمري.. وأتصور أن الزميل إسكندر الأصبحي أضفى إلى «الميثاق» شيئاً من الكياسة الديبلوماسية التي يتمتع بها.. إلى أن جاء الزميل/ عبدالله الحضرمي وهو سليل جذورٍ قديمة بالصحيفة ليضع بصمة مختلفة عمّن سبقوه إليها.

وباستثناء الفقير لله «من باب أن الحديث عن الذات غير مرغوب فيه» أرجو ألاَّ أكون قد نسيت أحداً ممن تولوا شرف قيادة «الميثاق» الصحيفة– التي سيكون لها شرف رفد الصحافة اليمنية بزاد الفكر والسياسة والثقافة ومنبراً للحرية والدفاع عن الحقوق وفضح محاولات تشويه التجربة أو الإساءة إلى الوطن في الحاضر والمستقبل كما كانت في الماضي.

○○○

إنها «الميثاق» حيث سنواتنا تذبل وسنواتها تمتد باسقة يكللها الغار.

□ رئيس تحرير «الميثاق» خلال الفترة «١٩٩٧–٢٠٠١م»

عن «النكف» الحزبي.. ارفعوا أيديكم!!

• بلا شك، في اعماق كل واحد منا يغلي هذا التساؤل: هل كنا نستحق الخوض في هذه الزوبعة بشأن «القمح» وأزمته العالمية، إذا ما تأكد لنا فعلياً الاستغلال الأمثل لمئات الآلاف من الهكتارات.. التي يأكلها التصحر، ويطالها النفوذ الشخصي للانتفاع الخاص؟!

ثم هل كنا في حاجة لإخضاع «القمح»– رغم معرفتنا أزمته على المستوى العالمي– لتقليعات «المكيدة» والكيد السياسي والحزبي، تحت يافطات «الانتماء» إلى «جوع الغلابة» وبؤس البسطاء؟!

○ هذا مؤلم حقاً.. والأكثر إيلاماً ألاّ تبدو هذه الأزمة كقضية يستوجب من الحكومة والمعارضة الوقوف أمامها بمسؤولية تفترض مناقشة حاجة المستقبل وترسيم الممكنات الواقعية والتفكير في الاشتغال العملي على المتاح والمتوافر من الإمكانات في مجال استصلاح وزراعة المساحات الهائلة من أراضينا الزراعية المنذورة بشكل يدمي القلب للتصحر والعبث.

محمد الجرادي

○ وإذ يفترض بالمعارضة التخلي في مثل هذه القضايا ذات «المصير المستقبلي المشترك» لكل أبناء الوطن– عن عقلية «النكف» الحزبي و«المناكفة» السياسية.. وإعمال– بدلاً عن ذلك– مسؤوليتها في تقديم ما يمكن اعتبارها حلولاً أو معالجات واقعية ومجدية.. وسوف نلتمس العذر لها بل سوف نخوض معها «نضالها السلمي» وقدر قُدِّر لها أن تكون عند هذا المستوى.. أما وأن يتوقف التفكير «المعارض» عند حدود «النكف» فإن من حق السلطة أو الحكومة ألاّ ترى في ما يطرحه هذا التفكير ما يجعله جديراً ليس «بالمجاراة» فحسب، وإنما «الاحترام»!!

○ ومع هذا الحق.. لايمكن اعفاء الحكومة من مسؤوليتها بالدرجة الأساسية أمام هذه المشكلة بفرط حساسيتها وخطورتها البالغة على مستوى الحاجة الأساس في معيشة الناس «الخبز»!!

وفي تقديري تضع هذه المشكلة الحكومة في محك اختبار قد يكون من الصعوبة بمكان تجاوز تأثيراتها على المستويين الآني والقريب جداً.. لكن من السهولة تجاوز هذه المحنة «المأزق» على المستوى القادم البعيد القريب، والأبعد..كيف؟!

لابد من الإشارة إلى توجيهات فخامة رئيس الجمهورية مؤخراً بدعم استصلاح وزراعة الأراضي الشاسعة خصوصاً الأراضي الصالحة لزراعة القمح وهي مساحات ليست هينة كما نعلم.. وفي باطنها ما يجود وما يزيد على «ستر الحال» إذا ما وجدت الأكف المخلصة والانفاس الخيّرة..

هذه التوجيهات لا نأمل تعاطي الحكومة معها باجتزاء، فلتكن هي العنوان العريض والبارز لتوجه حكومي يتسم بالشمول والاحاطة بالهم «الزراعي» وحاجات ومتطلبات النهوض به.

بمعنى آخر يمكن أن تكون «أزمة القمح» محفزاً ودافعاً للحكومة أولاً والمجتمع بكل فئاته ومؤسساته وشرائحه ثانياً..

لإطالة النظر في إمكانية تجاوز هذه الأزمة وفق خيارات عملية يفرض المستقبل التوافق والاتفاق عليها والبدء بتنفيذها مرحلياً.. في إطار خطة زمنية محددة.. وواثقة من إمكانياتها وظروف أدائها..

○ نحن نعلم أنها ليست المرة الأولى التي نجد أنفسنا حكومة أو معارضة أو عاديين مرغمين على «التبرير» أو «التغرير» أو «الإذعان» في أمر حبة القمح إذا ما استيقظ عليها قحط «كينيا، واستراليا، وأمريكا» إنما هل تكون هذه المرة هي الدرس الأوفى لحكومة لابد أن تتعظ وتعتبر ولمعارضة مطلوب منها الخروج من «حفرة الأزمات» والمجتمع يجب أن يستعيد جاهزيته في إعادة الاعتبار للأرض مصدر قوُته وقوَّته وحضارته الصاعدة.

algradi79@yahoo.com

على العهد والميثاق

علي الشرجي

• بتشكيلته الزاهية بكل ألوان الطيف الوطني وبرصيده الكبير وتاريخه الحافل احتفل المؤتمر الشعبي العام بعيده الفضي تزامناً مع انعقاد الدورة الثانية للجنة الدائمة في ظروف استثنائية ومرحلية جادة تستوجب الوقوف أمامها بمسئولية جماعية لا تقبل التبرير وتبادل اللوم واللوم الآخر.

بهذه الاستهلالة تقريب لصورة المشهد العام وللنفاذ الى نقطة البدء، حيث كان في البدء الحوار وينبغي أن يستمر وهو لعمري ميزة حضارية اتسم بها حزب الشعب الكبير منذ ميلاده، ويشهد القاصي والداني أن «المؤتمر» مشروع شعبي خالص جاء من الحوار كخيار وطني استراتيجي لانقاذ البلاد من عنق الزجاجة السياسية وتخليصة من الانظمة الشمولية فجمع الشمل ووحّد الجغرافيا وأعاد للتاريخ اليمني اعتباره بارساء قاعدة الشورى والمشاركة الشعبية في الحكم وتأطير كل الجهود والطاقات والافكار والاجتهادات لخدمة القضية الوطنية بكل ما تحمله من مفردات الانتماء و«الولاء الوطني الذي لا ينسجم بأي حال من الأحوال مع التبعية أياً كان شكلها ونوعها».. كما جاء في ميثاقه الوطني وعهده الأبدي الذي وجد ليبقى كشوكة ميزان يلوذ إليها الجميع كلما عادت الى السطح التناقضات المختفية بلبوس مختلفة، أو كلما تقافزت أمامنا نتوءات الماضي البليد الذي يفترض أننا قد دفناه الى غير رجعة ويحسب للمؤتمر الشعبي العام أنه جاء للحل ولم يأت كمشكلة ولا يوجد تنظيم سياسي جماهيري كهذا كان ويجبَ أن يكون قائداً لعملية الاصلاح والتصحيح في اليمن ولمواصلة إحداث التحولات الشاملة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والعبور نحو المستقبل المنشود.

إنه المشروع الحضاري والاطار المثالي لإدارة التحولات والمتغيرات الراهنة والطارئة والمحتملة وقدرته في ذلك تفوق كل التجارب والايديولوجيات في عالمنا الواسع والذي يضيق أحياناً بمزرعة قمح ورغيف خبز وبرميل نفط أو بارود على حد سواءٍ وأحياناً يضيق برأي أو حرية شخصية وخذوا العبرة من الايديولوجيات المتآكلة والنظريات الفاشلة التي حكمت العالم وأجزاء منه وأثرت فيها سلباً ولم تستطع الاستمرار بسب انفصامها عن الواقع.

فمن الواقعية إذاً الابتعاد عن أي نقاش سياسي مدفوع خارج المصلحة الوطنية والتي يندرج ضمنها درء كل مفسدة تضر الشعب وهي أوجب من جلب المنفعة بمختلف أسمائها ومسمياتها.

والحكمة أيضاً تقتضي أن نقرِّب المسافات ونعالج الاختلافات بمزيد من الديمقراطية لتجاوز الخطوط الشائكة والاحتكام لتحقيق الممكن بالحوار يبدأ أولاً من التخلص من إرث المماحكة والمبالغة والتهويل.

ففي هذا الاطار رسم فخامة الأخ علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية –رئيس المؤتمر الشعبي العام، بكلمته الافتتاحية للدورة الثانية للجنة الدائمة، المعالم الاساسية للتعامل مع تحديات المرحلة واستحقاقات المستقبل في دعوته الأحزاب والتنظيمات السياسية الى الحوار باعتباره الأقرب والأجدى للوصول الى الصيغة العملية والمثالية للتعاطي مع المستجدات الراهنة والمحتملة.

كما دعا الى تعزيز صلاحيات الوجه الآخر للسلطة وتحفيز الرقابة الشعبية على اداء الحكومة والأحزاب.

وبالتالي أصبح بالضرورة على المؤتمر الشعبي العام أن يتحمل مسئوليته التاريخية كما هو عهدنا به على الدوام وذلك إزاء مجمل القضايا والاوضاع المتصلة بهموم المواطنين وشئون الوطن عموماً.

نأمل من المؤتمر الشعبي العام وهو يدشن مرحلته الذهبية الآتية أن يكون عند حسن ظن رمزه وقائده المؤسس والأكثر ادراكاً بمسئولية «تنظيم الجماهير الكبير» عن تحقيق تطلعات الشعب من رغيف الخبز والى أقمار السماوات

الراكضون على غير هُدى

صلاح أحمد العجيلي •

• لسنا في حاجة لمزايدة المزايدين أو لدوشنة المثرثرين والمنظرين القدامى منهم والمستجدين، ولسنا في حاجة لخدماتهم ولا لنصائحهم الخبيثة، فقط نريد أن نذكرهم بأنه يجب أن يرجعوا الفضل لأهله، وقد حققوا لأمثال هؤلاء هامشاً من الحرية والديمقراطية وذلك بفضل سعة أفق القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، رئيس المؤتمر الشعبي العام، وباني النهضة اليمنية وداعم تجربة المجالس المحلية.

ألاَّ يحمدون المولى جل في علاه وقد فُكت عقد السنتهم وانطلقت تخوض على الفاضي والمليان ومن غير هُدى أو عقلانية، وتبين مدى حجم القبح والإساءات التي يكنوّنها في صدورهم على الناس بدون مناسبة ولا أحم أو دستور. الذين تداعون يحثون الخُطى صوب بوابات السفارات والحالمون بعودة زمن داحس والغبراء، هم واهمون وغير موفقين على الدوام ومكشوفة للملأ حقيقتهم القبيحة وإن تخفّوا خلف مطالب زائفة يدغدغون من خلالها عواطف الناس كذباً ورياءً، ولكن يلح عليَّ سؤال منذ زمن: ماذا يريد هؤلاء؟! وعما يبحثون؟! وإلى متى سيبقون على هذا الأساس؟.. ومعلوم للجميع خطوات واهتمام القيادة السياسية بمعالجة بعض الاختلالات، وقد شكلت مؤخراً لجنة عليا لمعالجة قضايا وآثار ما تبقى من مطالب المتقاعدين وكذا اتخاذ التدابير لحلول جذرية تجاه قضايا الارتفاع في الأسعار وتلمس قضايا ما تبقى من آثار فتنة صيف ١٩٩٤م وهي لجنة مقتدرة برئاسة الأخ/ سالم صالح محمد مستشار رئيس الجمهورية لتعزيز السلم الاجتماعي والوحدة الوطنية.

كما ان القرار الإنساني الذي اتخذه فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح في اجتماعه مع الحكومة بمنح راتب شهر إضافي لموظفي الدولة مدنيين وعسكريين، وتوجيه الحكومة بإطلاق المرحلة الثانية من استراتيجية الأجور والمرتبات في شهر أكتوبر القادم والتي تكلف ميزانية الدولة مائة مليار ريال.

○ إلى أين يركض هؤلاء؟! وكيف يفكرون وما بدائلهم للناس.. هل هي الفوضى وزرع القلاقل والفتن؟! إن كان كذلك فهم واهمون وغير موفقين على الاطلاق، وكم هو حري بنا أن نتذكر روعة تلك اللحظات التاريخية التي شهدت رفع علم الوحدة اليمنية في عدن صبيحة الـ٢٢ من مايو ١٩٩٠م، وكيف أنسابت دموع المناضل الكبير الراحل ياسر عرفات حينما كان يشرأب بعنقه نحو السارية التي يرتفع بها علم الجمهورية اليمنية وفيما بعد عندما ألقى كلمة مؤثرة تحدث فيها عن تحقيق حلم اليمانيين «اللحمة اليمنية».. وهو الزعيم العربي الذي نذر عمره وشبابه وصحته لصالح قضية أبناء شعبه الفلسطيني، وكم كان يتمنى تحقيق تلك اللحظات في وطنه الأول فلسطين الجريحة التي مازالت تعاني من تصدعات تجزؤ اللحمة الفلسطينية.

□ مدير تحرير «المسيلة»

التجديد.. مطلب مُلح !!

طاهر العبسي

• الملايين من أعضاء وأنصار ومحبي المؤتمر الشعبي العام المنتشرين على امتداد يمن الـ٢٢ من مايو المجيد ينتظرون نتائج وتوصيات ومقررات الدورة الثانية للجنة الدائمة التي جاءت فعالياتها متزامنة مع الذكرى الـ٢٥ لتأسيس المؤتمر الشعبي العام صانع المنجزات العظيمة لشعبنا.

ا وفي مقدمتها إعادة تحقيق الوحدة المباركة ورديفها النهج الديمقراطي التعددي بزعامة باني النهضة اليمنية الحديثة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام، ولعل الجماهير الغفيرة من قواعد وأنصار هذا التنظيم الشعبي واسع النطاق، وهم يقفون في بداية مرحلة وطنية جديدة حددت أهدافها توجيهات فخامة الرئيس للحكومة مؤخراً يأملون الخروج بقرارات فاعلة وملبية لمتطلبات التجديد والمواكبة لقضايا الوطن في ظل المعطيات الراهنة على الساحة اليمنية وبما يخدم توسيع القاعدة الشعبية للمؤتمر وترسيخ دوره الوطني البارز في نفوس السواد الأعظم للجماهير اليمنية التي تتطلع إلى تحسين أوضاعها المعيشية، وإلى المزيد من التنمية والخدمات العامة في المدينة والريف.. كما أن جهود مكافحة الفساد وتعزيز الأمن والاستقرار والتخفيف من غلاء الأسعار، وتعميم الرقابة الشعبية، من القضايا الحيوية التي يجب أن يسهم في تحقيقها كوادر وأنصار المؤتمر الشعبي العام على طريق استكمال بناء الدولة المؤسسية الحديثة، وفي هذا السياق لابد أن تكون قرارات الدورة الثانية للجنة الدائمة ملبية لآمال وطموحات كل أبناء الوطن، وفي مقدمتهم أعضاء وأنصار المؤتمر الشعبي العام الذي اثبت على الدوام مقدرته العالية على تجاوز كل التحديات بنجاحات نوعية متميزة.

ومن هذا المنطلق فإن متطلبات توجهات المرحلة الجديدة تتطلب بذل كل الجهود المخلصة لتحقيق الأهداف والغايات المنشودة، وهو الأمر الذي يقتضي تفعيل دور المؤتمريين في شتى مواقع العمل والإنتاج.

في ذكرى حريق الأقصى

بوضوح

ابن النيل

□ ثمانية وثلاثون عاماً بالتمام والكمال..على أبشع ما ارتكبه مغتصبو حقوق أهلنا في الوطن المحتل من جرائم بحق كل ما هو إنساني وكل ما هو مقدس بين ربوع أرضنا العربية الطيبة وفي القلب منها مهبط الرسالات السماوية النبيلة التي أرادها الخالق عز وجل سبيلاً لهداية البشر أجمعين.

ثمانية وثلاثون عاماً.. على جريمة إحراق المسجد الأقصى المبارك، حيث أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، على يد متطرف صهيوني أحمق هو أبعد ما يكون عن كل ما هو متعارف عليه منذ بدء الخليقة من قيم ومبادئ ومُثل عليا.

وعلى بشاعة فعلته النكراء تلك.. لم يشأ أيّ ممن نصبوا أنفسهم أوصياء على الديمقراطية وحماةً لحقوق الإنسان في العالم اعتبار هذا الذي حدث نوعاً من الإرهاب، حتى ولو كان ذلك على سبيل تسمية الأشياء بأسمائها على الأقل.

وتطل علينا مناسبة كهذه.. في وقت يتعرض فيه أقدس مقدساتنا هذا لخطر تصدع جدرانه بفعل إصرار بني صهيون على مواصلة حفرياتهم المغرضة وغير المبررة تحت أركان بنيانه، في سياق سعيهم البغيض للتخلص من كل شواهد توحدنا بما جرى اغتصابه من بين أيدينا بقوة العدوان والتوسع في غفلة من الزمن وفي غفلة من التاريخ، وفي وقت تأكد فيه لجميعنا مدى انحياز أقطاب ما اصطلح على تسميته بالعالم الحر للجانب المعتدي وعلى حساب أمة بكاملها..

ارتضى لها حكمها مهانة تسليمها بالعجز، وهو ما بدا واضحاً وجلياً في مواصلتهم– ولأمر في نفس يعقوب كما يقولون– أقسّى ألوان الحصار دون وجه حق على بني قومنا في قطاع غزة المحتل أو الخاضع اسمياً لإدارة سلطة وطنية وهمية لا تملك من أمرها شيئاً، لدرجة تحكمهم السافر في آلية إضاءة مصابيحه أو إطفائها وفقاً لمشيئتهم.

فهل آن لأمة العرب أن تفيق من غيبوبة طال أمدها؟!، هذا هو السؤال.. وإلى حديثٍ آخر.